

الإمارات تربط أول وحدة بمحطة براكا النووية بشبكة الكهرباء

دعم خطط الدولة في تنويع مزيج الطاقة الصديقة للبيئة وتقليل الاعتماد على النفط



أكبر مشاريع الطاقة النووية في العالم

وأشار محللون إلى أنه "مع اكتمال المفاعل النووي، ستكون الإمارات أول دولة عربية لديها برنامج طاقة نووية سلمية متطور"، معتبرين أن "هذا جزء من مسعى الإمارات لتنويع اقتصادها المعتمد على الطاقة وتقليل اعتمادها على الوقود الأحفوري، وتقديم نفسها كرائد إقليمي في مجال العلوم والتكنولوجيا".

وتلعب أبو ظبي دورا محوريا في الجهود العالمية للبحث عن خيارات طاقة المستقبل، وهي تحتضن مقر الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، ولديها استثمارات كبيرة في هذا المجال في أنحاء العالم.

البرنامج الطموح موقعها كدولة مؤثرة على الساحل الإقليمي والدولية. ويقول خبراء إن اكتمال أول مفاعل نووي إماراتي سيؤدي إلى تعزيز الدور الجيوسراتيجي للإمارات في المنطقة، باعتبارها أول قوة نووية عربية، كما سيخلق تراكما في الخبرات، قد يشكل رصيذا في كوارث ستحتاجها دول عربية أخرى في تنفيذ مشاريع مماثلة.

ويشير محللون إلى أن نجاح الإمارات في الابتعاد التدريجي عن الاعتماد الكلي على النفط سيحولها إلى قوة مرنة، ويمنعها حصانة ضد التقلبات في أسعار النفط.

الكهرباء، بحسب مؤسسة الإمارات للطاقة النووية. وكانت مؤسسة الإمارات للطاقة النووية أعلنت حديثا عن اكتمال الأعمال الإنشائية في المحطة الثانية في براكا وتسليم المحطة لشركة نواة للطاقة تمهيدا لبدء مرحلة الاستعدادات التشغيلية، بينما وصلت الأعمال الإنشائية في المحطتين الثالثة والرابعة إلى مراحلها النهائية، فيما وصلت النسبة الكلية للإنجاز في المحطات الأربع إلى أكثر من 94 في المئة. وتتطلع دولة الإمارات إلى أن يساهم البرنامج النووي في إنتاج الكهرباء، لكنها تامل أيضا في أن يعزز هذا

بمفضل معايير الأداء في قطاع الطاقة النووية. وتملك الإمارات احتياطات كبرى من الطاقة. وقامت أيضا باستثمارات كبرى في تطوير مصادر بديلة من الطاقة بينها الطاقة الشمسية. وفي 17 فبراير، أعلنت الهيئة الاتحادية للرقابة النووية في الإمارات إصدار رخصة تشغيل للوحدة الأولى من محطة "براك" للطاقة النووية التي ستكون الأولى في العالم العربي. وعند اكتمال تشغيلها، فإن مفاعلات الطاقة الأربعة ستؤدي إلى توفير نحو 25 في المئة من احتياجات الإمارات من

عززت الإمارات خططها في توفير الطاقة الكهربائية الصديقة للبيئة من خلال ربط أولى محطات براكا للطاقة النووية السلمية بشبكة نقل الكهرباء في دولة الإمارات بشكل آمن والتي تندرج في قلب خطط الدولة في تنويع مصادر الطاقة المتجددة.

وعند استكمال محطة براكا ستضم أربعة مفاعلات بطاقة إجمالية 5600 ميغاواط. والمحطة مقامة في منطقة الغفرة بأبوظبي. وأعلنت الإمارات مطلع أغسطس الجاري عن نجاح تشغيل الوحدة الأولى من محطة "براك" للطاقة النووية السلمية. وكانت الإمارات بهذا الإنجاز الأولى في العالم العربي ورقم 33 على مستوى العالم، التي تنجح في تطوير محطات للطاقة النووية لإنتاج الكهرباء على نحو آمن.

ديب - أعلنت مؤسسة الإمارات للطاقة النووية عن ربط أول وحدة بمحطة براكا للطاقة النووية بشبكة الكهرباء الرئيسية لدولة الإمارات والتي تهدف إلى تغطية نسبة كبيرة من احتياجات الدولة من الطاقة الكهربائية طيلة الأعوام الستين المقبلة ودعم خطط الدولة في دعم مزيج الطاقة المتجددة والتقليل من الاعتماد على الطاقة الأحفورية. والمحطة المشيئة في أبو ظبي عاصمة دولة الإمارات أول محطة نووية في العالم العربي وجزء من جهود الدولة المنتجة للنفط لتنويع مزيج الطاقة.



محمد إبراهيم الحمادي
بدأنا بالفعل دعم النمو بإنتاج طاقة كهربائية صديقة للبيئة

وشيدت المحطة شركة الطاقة الكهربائية الكورية وبدأت عمليات التشغيل لوحداتها في الشهر الماضي. وقال محمد إبراهيم الحمادي، الرئيس التنفيذي لمؤسسة الإمارات للطاقة النووية في بيان "ربط أولى محطات براكا للطاقة النووية السلمية بشبكة نقل الكهرباء في دولة الإمارات بشكل آمن، يمثل اللحظة التي بدأنا فيها بالفعل بتحقيق مهمتنا بدعم النمو في الدولة عبر إنتاج طاقة كهربائية صديقة للبيئة على مدار الساعة".

وتابع "كلنا نقه بأن التكنولوجيا المستخدمة في المحطات ستكون قادرة على مواصلة التقدم نحو تحقيق الهدف المتمثل في توفير قرابة 25 في المئة من احتياجات الدولة من الطاقة الكهربائية طيلة الأعوام الستين المقبلة".

البحرين تتجنب فرض رسوم ضريبية لتخفيف الأزمة الاقتصادية

وشدد على أن الاقتصاد الداخلي والعالمي معرض لا محالة من جراء أزمة كورونا، وأن تبعات الأزمة مبهمة حتى الآن، وأنه من الصعب التكهن بالنتائج ويرى أن كل دولة لها طرقها ومعاييرها المختلفة في التعامل مع الأزمة، وكذلك الفوارق في قوة تحملها، وقوة القطاعات في الدول مع عامل الوقت.

وشدد على أن السلطة التشريعية والتنفيذية مجتمعة تعمل لدعم القطاعات للخروج من هذه الأزمة باقل الأضرار، منها بعض المبادرات بتوجيه من الملك لدعم الاقتصاد بقيمة 4.3 مليار دينار بحريني (حوالي 13 مليار دولار)، وغيرها من السلطتين.



أحمد العامر
ملتزمون بعدم تحميل المواطنين أي ضرائب إضافية

ويتوقع أن يحدث الانفتاح خلال سبتمبر، أو أكتوبر. ووفقا لنتائج الإقبال نصف السنوي للوزارات والجهات الحكومية للفترة المنتهية في 30 يونيو 2020، فإن إجمالي الإيرادات الفعلية المحصلة بلغ 910 ملايين دينار بحريني (2.2 مليار دولار)، بنسبة انخفاض تصل إلى 29 في المئة عن نتائج تنفيذ النصف السنوية للسنة المالية السابقة 2019، وذلك بسبب الانخفاض في أسعار النفط، مما أدى إلى انخفاض في الإيرادات النفطية المحصلة بنسبة 35 في المئة مقارنة بمحصلة الفترة ذاتها للسنة المالية 2019.

المناصحة - تؤكد تصريحات المسؤولين في البحرين أن السلطات ستجتنب فرض أي رسوم أو ضرائب جديدة رغم الأزمة الاقتصادية الحادة ورغم خفض التصنيف الائتماني للبلد.

وتحاول البحرين عبر هذه الخطوة الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والتغلب على الأزمة المالية دون خلق المواطن باعيا جديدة.

وخضعت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني تصنيف البحرين مع توقعات بانساع عجز ميزانية الحكومة إلى 15.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في 2020 من 4.6 في المئة في 2019. ومن المتوقع أن ينكمش عجز الميزانية إلى 5.3 في المئة في 2022، وأن يقترب العجز الأولي من التوازن مع تسجيل أسعار النفط تعافيا طفيفا.

ونسبت سبوتنيك للنائب أحمد العامر عضو البرلمان البحريني، قوله إن "مسألة الدعم الخليجي مبهم حتى الآن، وأن الجميع يأمل في ذلك الدعم". وأضاف في حديثه أن "البرلمان ملتزم مع الحكومة بعدم تحميل المواطنين أي أعباء إضافية من ضرائب أو رسوم جديدة".

وأشار إلى أن "أسعار النفط تتحسن بعض الشيء، وأن المملكة قد تلجا إلى تأجيل بعض المشاريع، بحيث يتم تقنين الحد الأدنى في عمليات الصرف حتى لا يؤثر ذلك على المواطنين".

وفي ما يتعلق بشأن التصنيف، أوضح أن الأزمة عالمية ولا تقتصر على البحرين فحسب، وأن معظم تصنيفات دول العالم تأثرت بسبب جائحة كورونا. وأشار إلى أنه يتم العمل على تخفيض المصاريف التشغيلية والترشيد في الصرف بالحد الذي يخفف التأثير على الاقتصاد بشكل عام.

البطالة وانكماش الاقتصاد يضاعفان التحديات أمام الحكومة التونسية المنتظرة تزايد المطالب بالتعويل على الزراعة للخروج بالبلاد من الأزمات

وتابعت أن "أغلب الأحزاب السياسية وخاصة تلك التي شاركت في الحكم برهنت على تهميشها للملف الاقتصادي لفائدة الملف السياسي، معتبرة أن التجاذبات السياسية ساهمت في خسارة عشر سنوات من حياة الاقتصاد المحلي ومن حياة المواطن التونسي".



جنات بن عبدالله
كورونا كشفت حقيقة الخيارات الاقتصادية الفاشلة

وترى بن عبدالله، أن هامش التحرك الوحيد المطروح أمام الحكومة للخروج من الأزمة الاقتصادية هو الاستثمار في الزراعة، باعتبارها القطاع الوحيد الذي أقلت من كماشه الانكماش الاقتصادي بعد تسجيله نموا إيجابيا بـ3.6 بالمئة، وبالنظر كذلك إلى كونه قطاعا مشغلا ومصدرا. واستدركت "لكن نتائج هذا القطاع لن تكون مضمونة بالنسبة للثلاثي الثالث والرابع من السنة الجارية، لأن هذا القطاع لم يحظ باهتمام أو بإجراءات تفضيلية وتخفيفية طوال العقود الأربعة الماضية على غرار القطاع السياحي وبقية القطاعات الأخرى".

وتابعت "إذا واصلت الحكومة القادمة في تجاهل هذا القطاع فإن باب الإنقاذ سيكون موصدا، باعتبار أن التحكم في الوضع الحالي سيصبح صعبا لأن تونس تعيش على وقع موجة ثانية من جائحة كورونا، وبالتالي لا يمكن التعويل مستقبلا على قطاع الخدمات الذي سيتباطأ تعافيه، وكذلك الأمر بالنسبة لقطاع الصناعات المعملية الذي سيبقى مرتبطا بالسوق الأوروبية".

وأشار إلى أن البلاد خسرت ما يفوق 161 ألف فرصة عمل خلال الثلاثي الثاني من سنة 2020، من بينها 52.7 ألف وظيفة في قطاع الخدمات، 51.9 ألف في قطاع الصناعات المعملية، و46.8 ألف في قطاع البناء.

ونسبت سبوتنيك للخبيرة في الشأن الاقتصادي جنات بن عبدالله قولها إن "الانكماش غير المسبوق الذي سجله الاقتصاد خلال الثلاثي الثاني من العام الجاري يعني بالضرورة تدمير الثروة الوطنية التي يترجمها الناتج المحلي الإجمالي والذي شهد تراجعا بنسبة 11.9 بالمئة خلال السداسي الأول من هذه السنة".

وتابعت أن "تونس دخلت اليوم مرحلة غير مسبوقة بانتقالها من مرحلة خلق الثروة وبنائها إلى مرحلة التدمير"، مضيفة أن "تاكل الناتج المحلي سيتراجع واقعا بفقدان فرص العمل".

وبينت بن عبدالله أن "هذه الأرقام المغزعة تعكس خطورة الوضع الاقتصادي الذي بلغته البلاد، في ظل تداعيات أزمة كورونا التي كشفت المستور وعزت حقيقة الخيارات الاقتصادية والمالية والنقدية والاجتماعية الفاشلة التي تبنتها مختلف الحكومات المتعاقبة بعد الثورة".

وأكدت الخبيرة أن "الوضع الصحي ليس السبب الوحيد الذي يقف وراء تدهور الاقتصاد المحلي، على اعتبار أن الوضع الاقتصادي الهش الذي تعيشه البلاد سابق للجائحة".

وأضافت الخبيرة في الشأن الاقتصادي أن "التجاذبات السياسية التي عاشتها تونس منذ الثورة إلى اليوم كشفت بكل أسف عن عدم فهم الأحزاب السياسية لطبيعة الوضع الاقتصادي الذي أصبح يهدد الأمن القومي".

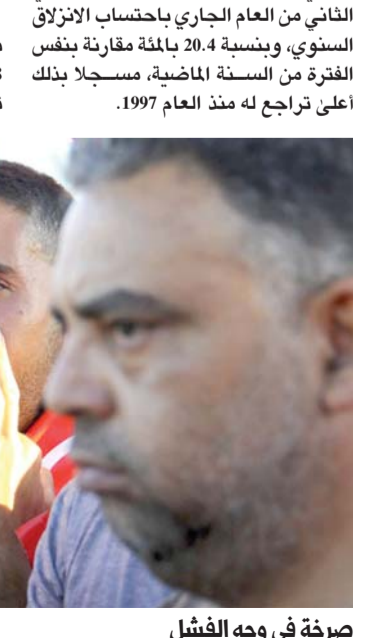
يجمع الخبراء على أن تحديات اقتصادية واجتماعية كبرى تنتظر الحكومة التونسية المرتقبة في حال نجاحها في اجتياز امتحان الثقة والمرور أمام البرلمان، في ظل الوضع الاقتصادي والاجتماعي الصعب الذي تمر به البلاد والذي زادته جائحة كورونا تعقيدا.

تونس - تنتظر الحكومة الجديدة بقيادة هشام المشيشي تحديات اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة في ظل شلل الإنتاج ومؤشرات انكماش حادة، فضلا على احتقان اجتماعي جراء ارتفاع البطالة وتدهور القدرة الشرائية.

وتشير الإحصاءات الجديدة التي أعلن عنها المعهد الوطني للإحصاء في تونس (مؤسسة عمومية) إلى انكماش الاقتصاد المحلي بنسبة 21.6 بالمئة خلال الثلاثي الثاني من العام الجاري باحتمال الانزلاق السنوي، وبنسبة 20.4 بالمئة مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية، مسجلا بذلك أعلى تراجع له منذ العام 1997.

كما كشفت إحصاءات المعهد، أن إيرادات قطاع السياحة قد تراجعت بأكثر من 50 بالمئة خلال السنة أشهر الأولى من العام الجاري مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، بسبب الحجر الصحي وتوقف حركة التنقل بين الدول توقيا من فيروس كورونا، وهو ما أضر بالسياحة التونسية التي تسهم بـ10 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي وتعتبر مصدرا رئيسيا لجلب العملة الصعبة لتونس.

وقال معهد الإحصاء في بيان له، إن نسبة البطالة ارتفعت من 15 بالمئة إلى 18 بالمئة، وهو المعدل الأعلى الذي تسجله تونس منذ ثورة 2011.



صرخة في وجه الفشل